



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-06-07

## بلجود يستنفر الولاية لإنجاح التشريعيات

أولوية الحرص على المستوى المحلي على سلامة وصحة المصطافين، من خلال الوقوف على التطبيق الصارم للإجراءات الاحترازية والوقائية ضد انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع تعزيز العمل الوقائي الجوّاري والتحسيس للوقاية من مختلف الخطر سيما تلك المرتبطة بالسباحة في الأماكن المتنوعة ومخاطر الأمراض المنتقلة عبر المياه والتسممات الغذائية، أين شدّد الوزير على ضرورة العمل بكل جهد لتحرص على سلامة وأمن المواطنين. ♦

سلمى ساسي

عن الامتحانات الرسمية لنهاية السنة الجارية، أين دعا ولاية الجمهورية إلى ضبط التحضيرات الأخيرة من أجل السير الأمثل لامتحان شهادة التعليم المتوسط والبيكالوريا، والتأكد من توفر جميع الشروط الرامية إلى تأمين سير هذه الامتحانات وضمان راحة الممتحنين والمؤطرين، على حد السواء. ووفقا لما ورد في بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد جند المسؤول الأول عن القطاع على أهمية العمل بالتنسيق بين مختلف القطاعات لضمان موسم ناجح، كما أكد على

بتعين عليهم مرافقة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيمها للاستحقاقات التشريعية، سيما من خلال تجنيد جميع الوسائل اللوجيستية وتسخير كل الإمكانيات البشرية لإنجاح الموعد الانتخابي المهم، حيث استطرّد قائلا "ندعو الولاية ونشدّد على ضرورة تسخير كل الإمكانيات لإنجاح تنظيم هذا الموعد الانتخابي في ظروف جيدة وملائمة، فضلا عن السهر لتمكين الناخبين من تادية واجبه الم الانتخابي في كنف السكينة". وفي سياق آخر، عزج الوزير بالحديث

« وجه وزير الداخلية والجماعات المحلية كمال بلجود تعليمات لولاية الجمهورية، لتوفير الظروف الملائمة لإنجاح الاستحقاقات التشريعية المقبلة المزمع إجراؤها يوم 12 جوان القادم، بما يسمح للمواطن اختيار ممثليه في جوف من الشفافية والنزاهة. وشدّد بلجود خلال إشرافه على اجتماع بتقنية التحاضر عن بعد خصص لناقشة عدد من الملفات الراهنة، على ضرورة ضمان السير الحسن للعملية الانتخابية إلى غاية إعلان النتائج. وأوضح بلجود في تعليمته للولاية، أنه

## نجاح تدابير وقف المال الفاسد في الانتخابات ضمانات الرئيس وغريبال التطهير يُمزقان "الشكارة"

### ■ إنهاء عهد التمويل المشبوه للمترشحين وشراء الذمم

المرشحين من سطو أصحاب "الشكارة" الذين كانوا يستغلون "بعض المترشحين لمنصب النيابة البرلمانية" لتحقيق أغراض شخصية، وحماية مصالحهم وجعلهم وسيلة في المؤسسة التشريعية لتمرير قوانين تكون على مقاسهم وتخدم مصالحهم الخاصة، خارج المصلحة الوطنية.

فضلاً عن هذا، يكشف انحصار القضايا المرتبطة باستعمال المال الفاسد في الانتخابات التشريعية في قضيتين فقط، نجاعة وفعالية العمل الاستباقي الذي اضطلعت به مصالح الأمن عبر تحقيقاتها المعمقة، أثناء مرحلة غريبال القوائم الانتخابية وتحييد كل من تورطوا في قضايا الفساد بمختلف أنواعه، من عدم تسديد القروض والضرائب، إلى غاية نهب المال العام باستغلال الوظيفة و المنصب وصولاً إلى الاعتداء على أملاك الغير وغيرها من القضايا المشابهة التي تظهر ضلوع بعض من رغبوا في الترشح في شبهة الفساد.

والأكيد أن السلطة السياسية سترمم من خلال نجاحها في تحييد المال الفاسد في الحملة الانتخابية، جسر الثقة مع المواطن وتعيد المصادقية إلى الصندوق، كآلية ديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب في المؤسسات، وهو ما من شأنه التخفيف ولو نسبياً من مظاهر "العزوف الانتخابي"، الذي كان من أبرز أسبابه، تقدم أشخاص مشبوهين للانتخابات التشريعية حتى بغرض الاستفادة من الحصانة البرلمانية لحماية مصالحهم ودوائهم. ولعل أكبر دليل على ذلك عدد المحاكمات التي تتابع رجال الأعمال من نواب سابقين بعد الحراك الشعبي لـ22 فيفري 2019.

يعكس العدد الهزيل للقضايا المتعلقة باستعمال المال الفاسد في الحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان الجاري، والذي انحصر في قضيتين فقط، ظهور بوادر إيجابية عن نجاح السلطة السياسية في تحقيق رهان أخلاقة العمل السياسي، من خلال فصل المال عن السياسة، حيث وفقت التدابير الناجمة المتخذة سواء على مستوى تمويل الدولة للحملة الانتخابية للمترشحين الأحرار بعد رسدها لأزيد من 46 مليار سنتيم، حتى لا يقعوا "فريسة" في أيدي رجال المال، إلى جانب الصرامة التي اعتمدت في غربة القوائم الانتخابية من قبل الأجهزة الأمنية، في تحييد كل المشبوهين عن المشهد الانتخابي، وتشديد الخناق على "الشكارة".

شريعة عابد

وتوحي الأرقام التي قدمها، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أول أمس، والمتعلقة بسير العملية الانتخابية عموماً، والحملة الانتخابية لتشريعات 12 جوان الجاري، بنجاح مسعى تحقيق رهان فصل المال عن السياسة ومحاولة محوه مظاهره واستئصاله من المشهد الانتخابي في البلاد، بشكل يجعل العمل السياسي يرتقي إلى المستوى الذي يطمح إليه المواطن ويبعد العمل الديمقراطي عن كل شبهات الفساد وعمليات شراء الذمم.

كما يظهر تكفل الدولة بتمويل القوائم الحرة، التي رصدت لها مبلغ قدره 464,4 مليون دينار، ووجهت لـ1548 مترشح عبر 274 قائمة انتخابية، التزامها بتعهدات التي قطعتها في إطار ضمانات نزاهة الانتخابات، وتحرير

## المندوبية المحلية للانتخابات لولاية إيليزي:

# تجنيد 930 مؤطراً على مستوى مراكز الاقتراع

أن هيئته لم تسجل إي تجاوزات أو مخالفات من قبل المترشحين منذ انطلاق مجريات الحملة الانتخابية والتي تجرى تحت أعين مراقبين وملاحظين تابعين للمنندوبية.

للإشارة تحصى ولاية إيليزي هيئة ناخبة بتعداد 55441 ناخبا مسجلا على مستوى 24 مركز اقتراع تضم 116 مكتب تصويت منها تسعة (9) متنقلة عبر بلديات الولاية الأربع (إيليزي وعين اميناس وبرج عمر إدريس والدبداب).

العملية الانتخابية، إلى جانب تقديم شروح وافية حول كيفية تطبيق البرتوكول الصحي داخل مراكز الاقتراع، مثلما أفاد ل/وأج/ المنسوب المحلي، يوسف مفيصل. وأوضح انه تم اتخاذ كافة التدابير لضمان السير الحسن لهذا الاستحقاق الانتخابي سواء من الناحية البشرية واللوجستية، خاصة ما تعلق بالمرافقة الصحية والأمنية في ظل تفشي جائحة كورونا. وفي سياق آخر، أشار السيد مفيصل

الانتخابية إيليزي، من يوم تكويني شامل تضمن شرح الجوانب التنظيمية والقانونية التي تحكم مجريات العملية الانتخابية وفق قانون الانتخابات الجديد، خاصة ما تعلق بطريقة التصويت وكيفية تدوين محاضر الفرز على مستوى مكاتب التصويت. كما شملت العملية التكوينية التعريف بالمهام المنوطة بحفاظ الأمانة وإبراز التزاماتهم القانونية لضمان أعلى مستوى من الحياد والنزاهة في تأطير

جندت المنندوبية المحلية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بولاية إيليزي ما لا يقل عن 936 مؤطر و250 ملاحظ على مستوى مراكز ومكاتب الاقتراع تحسبا للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 12 جوان الجاري، حسبما علم أمس لدى مسؤولي ذات الهيئة. واستفاد هؤلاء المؤطرون، الذين سيشرّفون على سير العملية الانتخابية على مستوى 116 مكتب تصويت بالدائرة

## الصحافة الوطنية والحملة

# ضمانات السلطة المستقلة للانتخابات لإنجاح الاقتراع

الذي توقع "فوز الشباب" المترشحين في الانتخابات التشريعية بنصف مقاعد البرلمان الجديد.

ومن جانبها تناولت الصحف الصادرة باللغة الفرنسية تصريحات رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و اجواء الحملة الانتخابية لتشريعات الـ 12 يونيو في منبرجها الأخير.

ورصدت كل من جريدة "المجاهد" و"ليكسبريسيون" تصريحات قادة الأحزاب السياسية خلال لقاءاتهم الجوارية عبر العديد من ولايات الوطن في اطار الحملة الانتخابية للتشريعات.

وفي تعليقها عن سير الحملة الانتخابية، كتبت يومية لبيبرتي "ان مترشحي التشريعات المقبلة يواجهون "هجس" العزوف وكان عليهم بذل جهود لاقتناع الناخبين للتصويت يوم السبت المقبل لتجديد اعضاء الغرفة السفلى للبرلمان.

الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية لمرافقة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيمها لتشريعات الـ 12 يونيو 2021 لاسيما تجنيد الوسائل اللوجيستية. من جهة اخرى رصدت "المساء" في ملفها الخاص بتشريعات الـ 12 جوان المقبل ابرز تصريحات منسوبي الحملة الانتخابية في يومها السابع عشر و الذين ركزوا على اهمية تشكيلية البرلمان الجديد في رفع مختلف التحديات التي تواجه البلاد.

و بالبند العريض افتتحت جريدة "الشروق" صفحتها الاولى بعنوان "انتخابات بيضاء.. السلطة المستقلة تستبق التشريعات" مشيرة الى ان "الهيئة استبقت" موعد الـ 12 جوان المقبل

من خلال تنظيم انتخابات افتراضية تحاكي الواقع في حين ركزت يومية "الخبر" على تصريح رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

كما رصدت الجريدة اجواء الحملة الانتخابية من خلال تصريحات منسوبي الحملة من قادة التشكيلات السياسية والقوائم المستقلة الذين رافعوا خلال التجمعات الشعبية في اليوم الـ 17 من الحملة من اجل التغيير و "استعادة ثقة" المواطن في مؤسسات الدولة التي فقدها بسبب بعض "الممارسات السابقة". و في سياق متصل، استعادت من جهتها يومية "المساء" ابرز تصريحات رئيس السلطة

الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الذي كشف عن رصد 46 مليار سنتيم لعدم 1548 مترشح شاب للانتخابات التشريعية المقبلة مشيدا بالعدد الاجمالي للجامعيين في القوائم الانتخابية.

## رصد لأجواء الحملة

كما تناولت ذات اليومية الاجراءات المتخذة من طرف وزارة

تناولت العديد من عناوين الصحافة الوطنية الصادرة أمس تصريحات رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المتعلقة بسير الحملة الانتخابية لتشريعات الـ 12 يونيو المقبل وجاهزية هيئته لضمان نزاهة العملية الانتخابية. و ابرزت يومية "الشعب" في صفحتها الاولى في مقال تحت عنوان "عهد علب التزوير السوداء انتهى" تصريح رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الذي اكد امس السبت خلال ندوة صحفية عن جاهزية هيئته لضمان "نزاهة" وانجاح العملية الانتخابية المزعم تنظيمها في 12 يونيو المقبل. و اشارت ذات الجريدة ان الهيئة المكلفة بالانتخابات انتهت من ضبط كل الاجراءات المتعلقة بالتايطير و المراقبة و الفرز فيما سجلت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ارتياحها لسير الحملة الانتخابية في الاسبوعين الاوليين دون تسجيل ما يخل بميثاق اخلاقيات الممارسة الانتخابية.

رئيس المجلس الدستوري يشرح الترسنة التشريعية  
والتنفيذية للرقابة على الانتخابات:

## «نحن أمام مسؤولية تاريخية بالسهر على صحة أول انتخابات في الدستور الجديد»

على ضمانات إجرائية فعالة للقضاء على ممارسات الفساد التي سادت في نظام القائمة المغلقة، مشيراً إلى أن هذا اليوم يندرج في إطار التكوين المتواصل، ويستهدف الإطلاع على فحوى قانون الانتخابات الجديد، الذي جاء لتجسيد وعود رئيس الجمهورية لإرساء الديمقراطية وتأسيس دولة تسودها العدالة والقانون.

وفي سياق متصل، أشار رئيس الهيئة الدستورية، كمال فنيش، إلى ما ينص عليه قانون الانتخابات بخصوص «في حالة تساوي الأصوات، منح الأفضلية للمترشح الأصغر سناً وكذا للمرأة»، كما سيقوم المجلس الدستوري قبل الاقتراع بثلاثة أيام، بإصدار بيان يذكّر بكيفيات رفع الطعن إليه، مشيداً بالمصالح الإدارية والتقنية للمجلس الدستوري التي عكفت على تحضير التطبيق الإلكتروني لمراقبة بيانات العملية الانتخابية.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر على موعد مع إجراء انتخابات تشريعية في 12 جوان الجاري، بمشاركة أكثر من 20 ألف مترشح في كامل التراب الوطني يتنافسون على 407 مقعد في البرلمان.  
**نسرین فليسي**

أكد رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، على المسؤولية «التاريخية» الملقاة على هيئته التي ستسهر على صحة الانتخابات التشريعية المزمعة في 12 جوان الجاري. وتحدث رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، من خلال إشرافه على اليوم الدراسي لشرح الترسنة التشريعية والتنفيذية للرقابة على صحة العمليات الانتخابية، مع إشارات وموظفي المجلس الدستوري قائلاً: «أنا على يقين من أنكم ستعملون جميعاً، كل فيما يخصه وكل من منصبه، على إنجاح هذا الموعد المصيري»، مشيراً إلى أن المجلس الدستوري أمام مسؤولية تاريخية تتمثل في السهر على صحة أول عملية انتخابية في ظل دستور الجزائر الجديدة ونظام الانتخابات الجديد.

كما أفاد المستشار السابق للمحكمة العليا، بأن قانون الانتخابات أحدث تغييراً عميقاً باستحداث القائمة المفتوحة التي ستتمكن الناخبين اختيار ممثلهم بكل أريحية، معتبراً إياها الطريقة الأكثر ديمقراطية لتشكيل المجالس المنتخبة، مضيفاً أن نظام الانتخابات جاء ليضمن استقراراً أكبر وتوافقاً أوسع، لأنه يحتوي

## L'ÉDITO

# Compétence et égalité des chances

**A** trois jours de la clôture de la campagne électorale à forte intensité, le déroulement du processus électoral dans un climat serein et apaisé est en soi une victoire démocratique. Le recul du néo-hirak, chassé de la capitale et faiblement représenté dans les autres villes du pays, est le signe avant-coureur du choix populaire qui, comme au temps béni du hirak authentique, prône le pacifisme et rejette toute ingérence étrangère dont les animateurs de la «contrerévolution» sont les instruments dociles. Dans l'Algérie nouvelle, il n'y a pas de place à la violence et au diktat d'une minorité à faible ancrage et redoutant le verdict des urnes légalement protégé. Le nouveau dispositif mis en place par le ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et de l'Aménagement du territoire vise à bannir les comportements criminels et antidémocratiques des pyromanes coupables d'obstruction à travers la destruction et l'enlèvement des urnes et des bulletins de vote. L'exigence de la légalité s'impose pour immuniser une compétition marquée, dans une atmosphère de convivialité, par le respect de l'éthique scrupuleusement respectée par les 1.548 candidats. Quelques dérapages «insignifiants», liés à un affichage anarchique et le non-respect du protocole sanitaire, rapidement réprimés par les managers-Covid, ont été relevés par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, dans la conférence de presse tenue samedi dernier. Le train du changement entame, dans les meilleures conditions, l'entrée en force dans l'ère de la démocratie aux couleurs de la compétence du rajeunissement et de l'égalité des chances garantis par l'aide de l'Etat accordée aux indépendants de moins de 40 ans. Le profil de l'Algérie nouvelle se dessine clairement dans la représentation majoritaire des universitaires (74% des candidats), des jeunes de moins de 40 ans (13.000 candidats) et la présence remarquable des femmes dans les listes électorales (8.300 sur les 22.500 candidats). «Ces données constituent les grands agrégats qui renseignent sur l'élection d'un Parlement de qualité dans le respect absolu de la volonté populaire», a affirmé le président de l'Anie. La rupture avec le Parlement dominé par la distribution illégale des sièges et les dépositaires de l'argent sale est terminée. Sur les restes du régime autocratique et prédateurs, l'émergence de la nouvelle Algérie de la compétence et de l'accès des jeunes et des femmes, voués auparavant à la marginalisation, s'impose en réalité tangible.

■ Horizons

## Six meetings sur les quinze prévus tenus

**our mener**

campagne, les candidats aux législatives du 12 juin prochain ont opté pour la proximité plutôt que d'animer des meetings populaires. Et pour cause, certains d'entre eux ont été empêchés d'organiser des rassemblements. «Sur les 15 meetings prévus dans l'agenda de campagne, seuls 6 se sont tenus, 5 au chef-lieu de wilaya et un autre dans la localité de M'kira», a précisé le délégué local de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Youcef Gabi. Le responsable a fait part d'un incident survenu aux Ouacifs où des candidats ont été empêchés de tenir leur meeting par des citoyens. «Fort heureusement que les candidats ont fait preuve d'un grand sens des responsabilités et de sagesse en optant pour le retrait des lieux avec beaucoup de dignité pour éviter la confrontation avec les pertur-



touché les électeurs. Ils mettent aussi à profit leur temps d'antenne sur les ondes des trois chaînes de la Radio nationale et de la station locale pour passer leurs messages. Mais cela n'empêche pas certains d'entre eux de dénoncer les boycotteurs. «J'aurai compris qu'un citoyen lambda me parle de fraude électorale, mais pas des politiques qui ont participé à tous les scrutins depuis l'avènement du pluralisme politique, et avec lesquels j'avais même mené campagne», dénonce un candidat indépendant.

Alors qu'aucun dépassement n'a été enregistré dans le discours politique

## L'affichage anarchique et le non-respect du protocole sanitaire pointés du doigt

**Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi a fait état, avant-hier samedi à Alger, de dépassements liés principalement à l'affichage anarchique et au non-respect du protocole sanitaire lors des meetings populaires relevés depuis le début de la campagne électorale pour l'élection, ce samedi 12 juin, des membres de l'Assemblée populaire nationale (APN).**

Soit, à travers l'organisation de 6.098 activités, dont 2.786 pour les partis politiques et 3.309 pour les listes indépendantes.

«Sur les 400 dépassements relevés depuis l'entame de cette campagne électorale, vingt-huit (28), ont conduit à la saisine du procureur de la République», a-t-il indiqué, faisant remarquer que l'ANIE a également adressé 287 mises en demeure à des candidats.

«Nous avons, a affirmé le président de l'ANIE lors d'une conférence de presse consacrée à l'évaluation de la deuxième semaine



Charfi : «Nous avons enregistré avec satisfaction une évolution dans le discours politique des candidats durant la campagne électorale pour le scrutin de ce samedi».  
(Photo : D.R)

de la campagne électorale, enregistré avec satisfaction une évolution dans le discours politique des candidats durant la campagne électorale pour le scrutin de ce samedi», a-t-il dit.

Mohamed Charfi qui supervisait en compagnie du Commandant général des Scouts musulmans algériens (SMA), Abderrahmane Hamzaoui, l'ouverture d'une rencontre régionale de la société civile organisée dans le cadre de la campagne nationale de sensibilisation à l'importance de ce rendez-vous électoral sous le slogan : «Tu veux le changement... appose ton empreinte», a, à l'occasion, salué la présence, importante, de jeunes candidats à ces législatives du 12 juin courant. Considérant que cet engouement était un signe que le prochain Parlement sera composé pour la

moitié de jeunes. «La campagne de sensibilisation organisée par la société civile pour mettre en exergue l'importance des élections législatives, se veut une action citoyenne et une motivation pour participer aux élections», a-t-il dit.

Pour sa part, Abderrahmane Hamzaoui a estimé que les élections législatives de ce samedi 12 juin constituent un rendez-vous national et une échéance importante.

«Ce rendez-vous électoral est une opportunité pour élire une institution législative issue de la véritable volonté populaire», a-t-il indiqué.

Revenant sur cette campagne nationale de sensibilisation à l'importance de cette échéance électorale, Abderrahmane Hamzaoui a fait savoir que la société civile

appelle les Algériens à se rendre massivement aux urnes et à participer à ce rendez-vous électoral en tant que principales étapes de réforme que mène l'Algérie pour consolider la démocratie.

S'agissant de la rencontre régionale, le même responsable a précisé qu'elle s'inscrit dans le cadre d'une série de rencontres programmées au titre de la campagne de sensibilisation à l'importance des législatives, organisée par des associations et des organisations à travers l'ensemble du territoire national, sous le thème : «Tu veux le changement... appose ton empreinte», lancée, jeudi dernier, pour contribuer à la réussite du prochain rendez-vous électoral et sensibiliser les citoyens à l'importance de l'élection en tant que devoir national.

**Rabah Mokhtari**

## Une Assemblée juvénile

« UN MONTANT de plus de 464,4 millions de dinars a été octroyé à 1548 candidats indépendants... »

■ MOHAMED BOUFATAH

**L**e président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a prédit ce samedi, lors d'une rencontre régionale de la société civile, que « le prochain Parlement sera composé pour moitié de jeunes ». Il a fait savoir le même jour à l'occasion de son point de presse qu'« un montant de plus de 464,4 millions de dinars ait été octroyé à 1548 candidats inscrits dans 247 listes indépendantes au titre des aides accordées aux jeunes âgés de moins de 40 ans en lice pour les législatives du 12 juin en cours ».

Il a fait état de « 13.009 candidats âgés de moins de 40 ans, dont 5.743 femmes, tandis que le nombre des universitaires s'est élevé à 19.942 personnes, soit 74% des candidats ». Il a indiqué qu'il existe « 310 listes où le taux de can-

didats universitaires est à 100% ». Lors de la réunion périodique du Conseil des ministres, tenue le 21 mars dernier, le président Tebboune avait instruit de prendre toutes les dispositions relatives à l'appui et à l'encouragement de la participation des jeunes aux élections législatives du 12 juin, ordonnant de leur assurer la gratuité des salles, des affiches publicitaires et de leur impression, ainsi que de charger les services des walis de créer un mécanisme administrativement adéquat. Dans le même sens, il a été publié au *Journal officiel*, le 5 mai 2021, le décret exécutif N° 21-190 fixant les modalités de prise en charge, par l'Etat, des dépenses de la campagne électorale des jeunes candidats indépendants âgés de moins de quarante ans le jour du scrutin. Signé par le Premier ministre, Abdelaziz Djerad, le même document stipule que l'Etat prend en charge les dépenses de la cam-

pagne électorale des jeunes candidats indépendants, inhérentes aux frais d'impression de documents, d'affichage et de publicité, de location de salles et de transport. D'après ce responsable « le discours politique des candidats durant la campagne électorale pour les législatives du 12 juin a enregistré une évolution ».

Il a précisé que « son autorité avait constaté 400 infractions liées, notamment, à l'affichage anarchique et au non-respect du protocole sanitaire lors des meetings et des rassemblements électoraux ». « L'Autorité a adressé 287 mises en demeure aux candidats et notifié 28 cas d'infractions au procureur de la République », a-t-il ajouté. Les « subventions » seront versées aux candidats bénéficiaires non pas en nature, mais sous forme de remboursement des factures de campagne. Il a également rappelé que « l'Anie a imprimé

1,2 milliard de bulletins de vote », a-t-il rappelé, soulignant que « le tirage de cette grande quantité de bulletins a nécessité la mobilisation de moyens humains et matériels considérables, notamment des quantités de papier d'impression ».

Il a également annoncé le nombre de bureaux itinérants prévus pour les élections législatives du 12 juin prochain, qui est de 139, le nombre d'encadreurs qui est de 589 000 dans 1 300 centres et 61 900 bureaux de vote dont 357 à l'étranger.

Par ailleurs, le président de l'Anie s'est félicité de l'absence du discours de la haine et de toute atteinte aux symboles de l'Etat et aux institutions de la République. Pour le président de l'Anie, la campagne de sensibilisation organisée par la société civile est « une action citoyenne et une motivation pour participer aux élections ». **M. B.**



LÉGISLATIVES DU 12 JUIN

# La campagne électorale se tient de manière "sereine et apaisée"

La campagne électorale des législatives du 12 juin se tient de manière "sereine et apaisée", a affirmé le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, **Ammar Belhimer**, dans une interview accordée au quotidien francophone **Horizons**.

PAR LAKHDARI BRAHIM

Le ministre a estimé qu'il faut "réprimer péniblement avec la manière la plus sévère toute action visant à empêcher, le jour du vote, les citoyens d'exercer un droit garanti par la Constitution".

La campagne électorale se "tient de manière sereine et apaisée. Peut-être qu'il y a moins d'affiches qu'auparavant. Il s'agit d'une campagne économiquement proportionnelle aux moyens des candidats se limitant à la seule aide de l'État".

On n'est plus dans la logique de la - chkara - et des "dépenses excessives



comme fut le cas dans les rendez-vous électoraux précédents", a indiqué M. Belhimer, en mettant en exergue le rôle du facteur numérique, notamment les réseaux sociaux et la presse électronique, qui ont "notamment participé à la campagne électorale", en plus du volume horaire consacré par la Radio et la Télévision nationales (radios locales comprises) et l'apport des télévisions privées. Concernant le scrutin du 12 juin, M. Belhimer a affirmé qu'"il faut qu'il se déroule dans la sérénité pour que les citoyens puissent exercer librement leur droit garanti par la Constitution", estimant, à ce propos, qu'"il faut réprimer péniblement avec la manière la plus sévère toute obstruction et toute action

visant à empêcher les citoyens à exercer un acte aussi fondamental qui est l'acte électoral".

C'est vraiment "désolant de donner l'image de ce qu'on a vu lors du référendum constitutionnel, des urnes saccagées et des bulletins volés. Tout cela est strictement et gravement condamné par le nouveau dispositif pénal", a-t-il poursuivi "Nous sommes au service d'un seul maître d'œuvre qu'est l'Anie. Il faut que l'Exécutif soit en retrait de l'acte électoral qui est du seul ressort de cette Autorité, et ce, pour garantir la transparence et l'intégrité du processus. En tant qu'Exécutif, nous préservons notre neutralité. Cette instance a réussi la transition systémique attendue dans le dernier

amendement constitutionnel de novembre 2020, en apportant un souffle nouveau en termes de jeunesse, de compétence et d'égalité des genres", s'est félicité M. Belhimer.

En réponse à une question sur la présence de la presse étrangère et des observateurs internationaux le jour du vote, M. Belhimer a indiqué que "90 % des demandes d'accréditation ont été acceptées", faisant savoir qu'"il y a eu très peu de cas de rejet".

Il a cité, notamment, "trois ou quatre organes exclus parce qu'ils n'ont pas leur place dans notre pays pour avoir soutenu, de manière subversive, certains mouvements interdits". Quant aux observateurs étrangers, il a indiqué que "cette question relève de l'Anie".

Sur un autre registre, M. Belhimer a été questionné sur le travail de mémoire avec la France. Il a indiqué que "la question mémorielle est importante et est au centre d'enjeux multiples", en la résumant à "la logique des trois R, à savoir la responsabilité de la France dans les crimes contre l'humanité commis chez nous, la repentance, qui nécessite des excuses pour les maux commis à l'endroit des populations, la réparation, notamment pour le cas des essais nucléaires dans le Sud, compte tenu du principe du droit international pollueur-payeur et d'un principe de droit français".

Concernant la situation sanitaire du pays liée essentiellement au Covid-19, M. Belhimer a affirmé que "l'Algérie est l'un des pays qui a été le moins touché par la pandémie", justifiant cela par "un travail assidu et stratégique" mené.

Il a ajouté qu'une "massification" de la campagne de vaccination "sera opérée dans des stades, dans des écoles et à travers tout le territoire national".

L. B.

# ANALYSE

Abdelkrim Zerzouri

**L**es bulletins de vote ont-ils une vie à la fin du scrutin ?

A chaque rendez-vous électoral, l'environnement est gravement agressé par des milliers de bulletins de vote inutilisés, qu'on retrouve jetés sur les trottoirs, dans les poubelles, parfois brûlés, ou finissant au mieux de leur sort dans les camions de ramassage des ordures ménagères. Quel gâchis ! Quel gaspillage ! Avec un corps électoral de plus de 24 millions d'électeurs et 1.483 listes de candidats en lice, les législatives du 12 juin prochain constituent un véritable défi pour les autorités locales, qui auront à faire face aux déchets des bulletins de vote inutilisés sur un tirage qui a littéralement explosé, pour atteindre 1,2 milliard de bulletins de vote. Sûrement qu'on aura sur les bras une profusion de bulletins de vote inutilisés jamais égalée.

Comment gérer ces déchets ? A-t-on pensé à mettre en place un protocole spécial pour éviter l'agression de l'environnement et, surtout, tenter de rentabiliser ces déchets en les acheminant vers les unités de recyclage ? C'est en pareille circonstance qu'on peut mesurer si on est vraiment capable de recycler du papier ou si on ne fait que claiçonner au sujet d'une prétendue maîtrise de la gestion des déchets, qui placerait l'Algérie au rang de leader africain en la matière. C'est le constat fait par les participants à la 2<sup>ème</sup> édition du Salon virtuel auquel ont participé, le 5 juin dernier, plus de 170 exposants algériens et étrangers, qui ont soutenu que l'Algérie est en mesure de diriger le marché de l'économie circulaire en Afrique. C'est encourageant. Les capacités dans ce domaine du recyclage des déchets existent bien, malheureusement, on ne peut pas aller loin

## Ecologie de l'urne

quand le tri des déchets, qui devrait impérativement impliquer le

citoyen, est inexistant à la base. Pour le cas du recyclage des bulletins de vote inutilisés, et même ceux qui ont été utilisés, et qui sont destinés à la destruction après confirmation définitive des résultats du vote, cela implique les services des communes avec leurs EPIC dédiées à l'hygiène de l'environnement, qui devraient revendre les déchets en question aux unités spécialisées dans le recyclage du papier. Existe-t-il un protocole spécial pour la collecte des déchets de bulletins de vote en question ? C'est de l'argent que la commune ne devrait pas laisser filer, en sus de la vocation liée au respect de l'hygiène environnementale. Plus en amont, l'ANIE ne devrait-elle pas inscrire ce point dans son agenda, voire appeler, avec le concours des associations « vertes », à l'inclure dans le code électoral comme le font certains pays, pour veiller à ce que les bulletins de vote respectent des normes écologiques, visant à réduire l'empreinte carbone et la protection des forêts, en imposant le grammage du papier servant à la production des bulletins de vote, compris entre 60 et 80 grammes au mètre carré, la couleur blanche et l'impression en une seule couleur, ainsi que la condition d'un papier contenant au moins 50% de fibres recyclées au sens de la norme ISO 14021 ? Le fait que les candidats en campagne, ambitionnant de devenir de futurs députés, qui n'ont pas fait grand cas du volet « environnement » dans leurs programmes, n'inciterait pas à espérer faire régner une culture « verte » de sitôt si d'autres parties ne se mettent pas de la partie, notamment la société civile, pour nous convaincre du contraire.